تداعيات الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي

بقلم: علي قاسم مقداد*

ملخص البحث:

بات بحر الصين الجنوبي نقطة ارتكاز أساسية للصراع بين الصين الصاعدة من جهة، وأمريكا وحلفائها في منطقة جنوب شرق وشرق آسيا من جهة أخرى. وباتت السيطرة على البحر وما يحويه من إمكانات طاقوية وسمكية، إضافة إلى موقعه الاستراتيجي كنقطة التقاء بين المحيطين الهندي والهادئ، هدفاً إقليمياً تسعى إليه دول الآسيان، لما له من أهمية استراتيجية في حفظ أمنها القومي، وتعزيز اقتصاداتها وتحريرها لناحية حرية حركة ناقلاتها عبره منها وإليها. وأيضاً صار بحر الصين هدفاً دولياً، سيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الطامحة إلى استدامة هيمنتها على العالم من خلال التحكم بمعابر الملاحة العالمية، وما يعنيه ذلك من التحكم بمصائر الأمم والشعوب الطامحة إلى الانعتاق من هيمنة القطب الواحد والتأسيس لعالم جديد متعدد الأقطاب، تجد فيه مساحة للنهوض بشعوبها من بؤر التخلف والجهل والفقر.

من هنا كان الإصرار الصيني على الاحتفاظ بنسبة 80% من مساحة بحر الصين الجنوبي، كخط دفاع لحماية صعودها واحتياجاتها الطاقوية الضرورية لاستدامة النمو في اقتصادها، وما يتطلبه هذا الاقتصاد من شراكات استراتيجية عالمية، تؤسّس لواقع دولي جديد تكون للصين فيه الأفضلية انطلاقاً من تعزيز تفوّقها الإقليمي المُهَدّد من الوجود الأمريكي في المنطقة.

Research Summary

South China Sea has become a main focal point for the conflict between a rising China on the one hand, and the United States of America and its allies in the Southeast and East Asia region on the other hand. Controlling the sea, its energetic capabilities and fisheries, as well as its strategic location as a meeting point between the Indian and Pacific oceans, has become a regional goal sought by ASEAN countries due to its strategic importance in maintaining its national security, strengthening its economy

* باحث لبناني.

and liberating it in terms of freedom of movement carriers across it and to it. Moreover, it is an international goal, especially for the United States of America which aspires to sustain its hegemony over the world through controlling global navigation standards, in addition to controlling the paths of nations and peoples aspiring to liberation from unipolar hegemony, and to establish a new multipolar world in which it finds space to raise its peoples from retardation, ignorance and poverty. Therefore, the Chinese insistence on retaining an area of 80% from South China Sea as a line of defense to protect its development and its necessary energy needs to sustain growth in its economy, and what this economy requires of global strategic partnerships that establish a new international reality in which China will have the advantage, based on enhancing its regional supremacy, which is threatened by American presence in the region.

أوّلاً: المقدّمة

أصبح الجدل العالمي حول الصعود الصيني من الماضي، وبات علينا مقاربة هذا الموضوع بشيء من الواقعية السياسية، وهو أن الصين أصبحت دولة تمتلك الكثير من مرتكزات القوى العظمى، سيما في المجال الاقتصادي؛ ناهيك عن التقدم الصيني في مجال التكنولوجيا على الدول الغربية. وهذا ما أدّى إلى إعادة خلط لموازين القوى في منطقة آسيا الباسيفيك على حساب نظام ما بعد الحرب الباردة.

ومن بين القضايا الأمنية الملحّة التي تواجه دول المنطقة، النزاع على بحر الصين الجنوبي ذات البعد الاستراتيجي من حيث المكانة والإمكانات الطاقوية والسمكية التي يحتويها، فضلاً عن كونه حافة أمامية ومجالاً حيوياً للصين في مسيرة صعودها، حيث إن سيطرة الصين على هذا البحر تمكّنها من فرض هيمنتها على الإقليم عبر التحكم بطرق الملاحة البحريّة، وأيضاً الجويّة فوقه. في ظل هذه الحقائق، ثمّة خلاف حاد يدور اليوم بين دول إقليم بحر الصين الجنوبي حول حقوق السيادة، وما يترتب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة أوجه النشاط البحري المختلفة، العسكرية والاقتصادية والسياحية، حيث تستخدم الصين، باعتبارها الدولة التي تدّعي سيادتها على 80% من مساحة هذا البحر، كثيراً من القرائن الجغرافية والتاريخية التي تبرّر بها الإطار الجغرافي لحدود سيادتها في بحر الصين الجنوبي، والطريقة التي تسمح لها بالسيطرة على أهم أجزائه التي تحتوي

بشكل خاص على جزر سبراتلي وباراسيل، وباقي النطاقات التي تتّسم باحتياطات واعدة في مجال الطاقة.

في مقابل ذلك، ترفض الدول الأخرى، وتحديداً الفلبّين وفيتنام، الادعاءات الصينية، وتستخدم لهذا الغرض رؤاها الجغرافية الخاصة لإثبات عدم شرعية هذه الادعاءات في مجال السيادة على هذا البحر؛ وهي تدعو إلى العمل لحلّ أزمة السيادة هناك، وما يترتب عليها من تعطيل لمشروعات الاستثمار عبر التعاون مع الشركات الأجنبية، والى العمل على تدويل القضية عبر طرحها في المحاكم الدولية والاحتكام إلى قانون الأمم المتحدة للبحار في عام 1982؛ وهو أمرٌ ترفضه الصين بشدّة لكونها تؤمن بأن هذا البحر لا يخضع لهذا القانون، ولا يجوز تدويل قضيته، لأن القانون الصيني الخاص يعتبره بحراً داخلياً لا يخضع لأي قانون دولي، ولا يُسمح بموجبه لأي دولة خارجية أن تفرض إرادتها فيه بأي شكل من الأشكال.

وقد وصل الأمر بالصين أخيراً إلى تأكيد ذلك في الوثائق الرسمية، والتي أظهرت إحداها «جواز السفر الصيني الجديد»، الحدود البرية والبحرية للصين وهي تضم في سياقها بحر الصين الجنوبي، تعبيراً عن العقيدة الجيوبوليتيكية الصينية في هذا الإطار.

وفضلاً عن القوى الإقليمية، تتنافس اليوم في بحر الصين الجنوبي قوى دولية مهمة، وتأتي في طليعتها القوّة الأمريكية التي لديها مصالح إستراتيجية محدّدة في بحر الصين الجنوبي، وعمادها الأساسي حريّة الملاحة فيه للسفن الأمريكية التي تجوب هذا النطاق لأغراض تجارية وعسكرية، إضافة إلى تأمين جميع السبل التي تحول دون تحويل هذا البحر إلى مجال حيوي للمصالح الصينية فحسب؛ بالإضافة إلى الرغبة الأمريكية في توظيف نقاط الضعف الجغرافية في هذا البحر عبر التحكم في المضائق التي تحيط به، سواء عن طريق نشر القواعد العسكرية أو عن طريق التحالف مع القوى الصديقة المطلّة عليه.

في مقابل هذه التوجهات، هناك مصالح متضادة تمثّلها حقيقة الدور الصيني في هذا البحر، انطلاقاً من دوافع داخلية وخارجية ذات ارتباطات جغرافية – سياسية واقتصادية مختلفة، تسهم في رسم صورة مصالح الصين هناك، الأمر الذي يجعل من هذا التنافس مصدر قلق لكثير من المتابعين الذين تتملّكهم الخشية من أن يقود التركيز على البُعدين العسكري والاقتصادي الخاصّين

بالهيمنة على المصير المستقبلي لبحر الصين الجنوبي، إلى حدوث مواجهات إقليمية بين دول هذا البحر ذات طابع وأبعاد دولية، ويشارك فيها الطرف الأمريكي بشكل فاعل.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية لتأثير الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي، مستفيدين من الحقل النظري للعلاقات الدولية، سيما في شقّه المتعلق بالنظرية الواقعية، وبالأخص منها البنيوية، من خلال تبيان أهميته الاستراتيجية بالنسبة للدول المشاطئة له وما تشكّله من ثقل اقتصادي وديمغرافي، جعل منها ساحة جذب عالمية؛ أضف أيضاً إلى كونه صلة وصل بين المحيطين الهندي والهادئ، وساحة نزاع إقليمية، بين الصين وبقية دول المنطقة، ودولية، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل منه نقطة ارتكاز محورية في صراع الاحتواء والصعود، ومحط دراسات وتحليلات كثيرة لها علاقة بأهمية هذا البحر ودوره في الصراع بين بعض قواه الإقليمية والكبرى على الزعامة العالمية.

ثالثاً: منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام منهج المصلحة القومية، الذي يُعدّ من المناهج الأساسية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ كما أنه من أفضل المناهج التي يمكن اللجوء إليها في هذه الدراسة.

يفترض هذا المنهج أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية؛ وبمعنى آخر، إن المصلحة القومية تشكّل العامل الأساسي لسياسة الدولة الخارجية؛ وهذا المنهج ينحدر أساساً من المنهج الواقعي، حيث يركّز على مصالح الدولة والوسائل التي تخدم هذه المصالح، ونفس المآخذ التي تقع على المذهب الواقعي تقع عليه[1].

وعليه، فإن هذا المنهج هو الأفضل لتفسير سياسة الصين الخارجية ببعدها الإيديولوجي، كإطار لسياستها الداخلية القائمة على تعزيز وحماية مصلحتها الوطنية.

([1]) – حاييم هرزوج، الحروب العربية-الإسرائيلية (1948-1982)، ترجمة: بدر الرفاعي، الطبعة الأولى، دار سينا للنشر، القاهرة، 1993، ص 20.

رابعاً: تقسيم الدراسة

انطلاقاً من الأهداف المذكورة آنفاً، تم تقسيم الدراسة إلى مطلبين، وكلّ مطلب إلى فرعين.

تحدّثنا في المطلب الأول عن الإطار النظري المفسّر لتداعيات صعود الصين على النزاع في بحرها الجنوبي، من خلال تلمّس حقائق التاريخ في نزاعات مشابهة حصلت بين دول صاعدة ودول مهيمنة، مع الأخذ بعين الاعتبار للتطور الحاصل في شتّى ميادين العلوم الاجتماعية والطبيعية وتأثيرها على تطوّر حقل العلاقات الدولية. ورأينا أن المفهومين الواقعي والليبرالي هما الأنسب للحديث عن عنوان دراستنا.

أما في المطلب الثاني، وهو الجانب العملي للدراسة، فتناولنا البعد الإقليمي للنزاع بين كلٍ من الصين من جهة، والدول المتشاطئة للبحر من جهة أخرى؛ وأيضاً تناولنا البعد الدولي من خلال الكباش بين الصين وأمريكا في محاولة لمنع إحداهما الأخرى من بسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي.

المطلب الأول

الإطار النظري المُفسّر لتداعيات صعود الصين على النزاع في بحرها الجنوبي

لقد حيّر مستقبل الصعود الصيني المنظّرين والباحثين السياسيين، وكلٌ تصوّره انطلاقاً من رؤيته لطبيعة العلاقات الدولية. فالواقعيون، وعلى رأسهم التيار البنيوي الكلاسيكي، وبالأخص البروفسور جون ميرشايمر **(John J. Mearsheimer)** تبنّوا وجهة النظر التي تقول: «إن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية ولا توجد سلطة عليا فوق سلطتها. فغياب هذه الهيكلية في النظام الدولي يؤدّي إلى ما يسمّى بالفوضى الدولية، والتي لا تعني تلك الفوضى المرادفة للعنف، ولكن تعني ببساطة أن للدول سيادة سياسية فعلية. وأكثر من ذلك، فإن حسابات القوة تُهيمن على

تفكير الدول، كما أن الدول تنافس بعضها البعض من أجل القوّة؛ فهناك صيغة صفرية لهذا التنافس، والتي تكون في بعض الأحيان شديدة وغير متسامحة. ومن المؤكد وجود تعاونٍ بين الدول، لكن في الأصل هناك صراع على المصالح بينها لا تناغمٌ حول هذه المصالح. وبالتالي فإن الحرب تُعدّ وسيلة شرعية تتّبعها الدول»[2].

أما الليبراليون، فيعتقدون أن المكتسبات الاقتصادية للصين، والتي جنتها نتيجة تبنّيها لسياسة الإصلاح والانفتاح، ستقودها حتماً إلى انتهاج أسلوب التعاون مع الواقع الدولي الحالي الذي أمّن لها عبر مؤسساته السياسية (مجلس الأمن)، والاقتصادية (منظمة التجارة العالمية)، انفتاحاً سياسياً وانتعاشاً اقتصادياً جعلها تحتل المرتبة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا المطلب سوف نُسقط النظريتين الأهم في حقل العلاقات الدولية، وهما الواقعية، وتحديداً البنيوية الهجومية، والليبرالية، على الصعود الصيني، في محاولة لتلمّس آفاق ومستقبل هذا الصعود، وإن كان الباحث يميل إلى أن صيرورة التاريخ هي ذاتها لناحية تحرّر الدول الصاعدة من التزاماتها، سيما إذا كان الواقع الدولي لا يتناسب وتطلعاتها. وفي لحظةٍ ما، وعندما تشعر الصين الصاعدة بأن كلفة المواجهة أقل من كلفة التعاون، سوف تلجأ إلى محاولة تغيير الواقع بشتّى السبل، بما فيها استخدام القوّة.

الفرع الأول: صعود الصين من وجهة نظر الواقعية الهجومية

تُقدّم الواقعية تصوّراً مخيفاً فيما يتعلق بصعود الصين وطموحاتها التوسعية، حيث إنّ المنطلقات الجديدة للواقعية الكلاسيكية (خاصة في شقّها الهجومي)، تُرشدنا إلى نتيجةٍ مفادها أن الوسيلة الوحيدة للبقاء في النظام الفوضوي هي أن تكون الطرف المهيمن على بقية الوحدات. أمّا المقصود بمصطلح الهيمنة، فيرى رائد هذا التيار، جون ميرشايمر، أنّه من المستحيل تحقيق الهيمنة العالمية؛ فالعالم كبير ومليء بالمسطّحات المائية، أو ما يسمّيه بالقوّة الحاجزة للمياه. ولذلك من الصعب أن تفرض دولة ما، مهما بلغت من القوّة، قوّتها وهيمنتها على الآخرين عبر المياه؛ ولذا لا يمكنها أن تهيمن على العالم بأسره. وبالتالي فإن أفضل ما يمكن فعله هو أن تكون الدولة القويّة

(2) - John Mearsheimer, "Realism, the Real World, and the Academy", in Michael Brecher and Frank P. Harvey, es,. Realism and Institutionalism in International Studies, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2002, p: 25-26.

صاحبة الهيمنة في إقليميها وحسب،في مقابل أن تضمن هذه الدولة وتسعى إلى منع أيّ محاولة من الدول الأخرى للهيمنة على محيطها الإقليمي.

كما يتساءل ميرشايمر: من يهتم بسيطرة دولة أخرى على إقليم آخر من العالم؟ فيجيب أنَّه إذا تمكّنت دولة ما من إحكام سيطرتها على محيط إقليمها، فهذا يعني أنها جاهزة لتوسّع دائرة نفوذها مدفوعة ببحثها عن القوّة، إلى أن تصل إلى حدود دولةٍ أخرى أو نفوذ منطقةٍ ما تابع لمحيط إقليمي لدولة أخرى قويّة.

وكلّ ذلك يقودنا إلى الإقرار بوجود هدفين أساسيين يرتبطان بالدول القوية المهيمنة أو الصاعدة الطامحة على وجه الخصوص. يتمثل الهدف الأول في أن تفرض هيمنتها على الإقليم المتواجدة فيه، أما الثاني فهو ضمان عدم قدرة أي دولة أخرى أن تفعل الأمر ذاته في إقليمها، كخطوة استباقية تحول بينها وبين توسعة نفوذها بعد أن يستقر لها الأمر وتُهيمن على إقليمها[3]. وهذا ما ينطبق على أمريكا والصين لناحية محاولة الأولى احتواء الثانية، ومنعها من السيطرة الإقليمية كمقدّمة لتبوّء مكانة الدولة العظمى، في مقابل سعي الصين إلى كسر محاولة الاحتواء الأمريكي عبر مراكمتها لشتّى أنواع القوّة ومعالجة مشكلاتها الداخلية والإقليمية والتمدد في محيطها، لا سيما في بحر الصين الجنوبي، عقدة النزاع الإقليمي ذات الطابع الدولي، حيث أصبح هذا النزاع مصدراً لعدم رضا الصين، ومقدّمة للانهيار النهائي للوضع الراهن، وذلك لأن الصين من المرجّح أن تُظهر طموحات متزايدة لتمديد سيطرتها الإقليمية إلى جانب زيادة قوّتها، والتي من الممكن أن تزيد من خطر نشوب صراع مقصود أو غير مقصود.

في ذات السياق، فإن توْق الصين لتحقيق الهيمنة الإقليمية من خلال القوّة إذا لزم الأمر، من شأنه أن يجعل النزاعات على الأراضي في بحر الصين الجنوبي أكثر احتمالاً، لا سيما إذا اشتبكت طموحات الصين التوسعية مع مقاومة المطالِبين الآخرين المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية كقوّة عظمى معاصرة.

وبناءً على ما سلف، يتوقّع ميرشايمر أن تُنتج الصين رؤيتها الخاصّة لمبدأ مونرو، مثلما فعلت اليابان الامبريالية في ثلاثينات القرن العشرين في الحقيقة، وأن هناك تلميحات عملية لهذه السياسة.

([3]) – John Mearsheimer, Realism and the Rise of China, Op Cit.

فقد أوضح مسؤولون صينيون رسميون أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد مسموحاً لها أن تتدخل في بحر الصين الجنوبي، والذي تنظر إليه الصين باعتباره مصلحة جوهرية على غرار تايوان والتيبت. ويبدو أنّ الصين تشعر بنفس الشيء حيال البحر الأصفر. تساءل ميرشايمر في النهاية: "لماذا ينبغي أن نتوقّع أيَّ تصرّفٍ مختلفٍ للصين عن الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسارها التاريخي؟ هل هم أكثر تمسّكاً بالمبادئ من الأمريكيين؟ هل هم أكثر أخلاقية؟ هل هم أقل قومية من الأمريكيين؟ أو أقل اهتماماً وقلقاً على بقائهم؟" ليجيب: "لا يوجد في الحقيقة أيُّ أمرٍ من هذه الأشياء. بالطبع من المرجّح أن تُحاكي الصين الولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول أن تكون مهيمناً إقليمياً[4].

أضف إلى ذلك، فإن عاملي النوايا والقدرات هما محور تركيز الواقعيين البنيويين الجدد، للتمييز بين دول الوضع القائم والدول التعديلية في بُنية النظام الدولي، إذ ترى الواقعية الدفاعية أن القوى الكبرى تكتشف بالحدس النوايا الصالحة والشرّيرة من بين عوامل عدة، كالتوازن الدفاعي – الهجومي والمؤشرات السلوكية الأخرى. وبعد ذلك يمكن لهذه القوى أن تضع سياسات تعاونية أو نزاعية مبنيّة على اعتقادها بتلك النوايا.

أما الواقعية الهجومية، فترى أنَّ جميع الدول الكبرى لها نوايا تعديلية إلى حين تحقيق الهيمنة. فالقدرات لا النوايا هي ما تهمّ الدول، ويجب التركيز عليها أكثر، لأن الدول لا تكون في العادة متأكدة من طبيعة نوايا الآخرين؛ فمن الصعب معرفة ذلك؛ حتى وإن عُرفت، فإنه لا يوجد ما يضمن أن تبقى النوايا ثابتة على الإطلاق. وكمحصّلة لذلك، فإنَّ أفضل وسيلة لضمان الأمن هي جمع أكبر قدر من القوّة لمواجهة الخصوم المحتملين[5] .

([4]) – John Mearsheimer, The Gathering Sorm: China's Challenge to US power in Asia, The Chinese journal of International politics, Vol. 3, 2010, pp:389-390.
http://cjip.oxfordjournals.org/content/3/4/381.full.pdf+html

([5]) – كانغ وانغ، الواقعية الهجومية وصعود الصين، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد العاشر، العدد الأول شتاء 2006، ص – ص68– 70.

وبناءً عليه، يرى الهجوميون أن على الدول تغييّر التوازن القائم كي يصبح في صالحها إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف. لذلك، تُعدُّ جميع الدول – بما فيها الصين – دولاً تعديلية ما دامت لم تحقّق الهيمنة بعد.

وباختصار، فإنه كلّما تنامت قوّة الدولة سوف تسعى إلى تغيير النظام الدولي، من خلال التوسع الإقليمي السياسي والاقتصادي، حتى يصير هامش التكاليف الناجمة عن هذا التغيير مساوياً أو أعظم من هامش الفوائد، على حد تعبير **روبرت غيلبين**، أحد آباء الواقعية الجديدة.

إن تصرّفات الصين المتزايدة الحزم في بحر الصين الجنوبي دليل على توجهاتها الاستراتيجية الجديدة، بمفهوم تعظيم القوّة، والتي تنطوي على الحاجة إلى تعزيز مكانتها الإقليمية، وإنّ سياسات بكين المتمثلة في الصبر والتقارب لا تُعتبر من الثوابت، خصوصاً أنها تواجه وضعاً تحتاج فيه إلى إظهار تصميمها على عدم احتوائها أو تجاهلها من قِبل الآخرين، أو في التعامل مع مسائل السيادة والسلامة الإقليمية.

الفرع الثاني: صعود الصين من وجهة نظر الليبراليين

النظرية الليبرالية هي النظرية التي تحاول تفسير التفاعلات السياسية في النظام الدولي، من خلال الاعتماد على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالاعتماد المتبادل، والمنافع المبتغاة من التجارة الحرّة ، والأمن الجماعي، والتواجد الحقيقي للمصالح المنسجمة بين الدول؛ هذا وعلى عكس الواقعيين، ينطلق الليبراليون من نظرة متفائلة للنظام الدولي، بحيث يُركّزون على مفهوم التعاون لا الصراع كأساس للسلوك الدولي؛ بمعنى أن الليبراليين يلجؤون للأدوات الدبلوماسية في العلاقة بين الدول وحلّ النزاعات، على عكس الواقعيين الذين يفضّلون الحرب كأداة رئيسة في حلّ النزاعات. كما تُقدّم الليبرالية مجموعة من الادعاءات المعيارية أو الأخلاقية حول أهمية الحريّات والحقوق الفردية؛ وذلك بمعنى أن السياسية الخارجية للدول تقوم على مجموعة من القِيم والمبادئ، وليس فقط على المصلحة المجرّدة.

أما الافتراضات الرئيسة للنظرية الليبرالية، فجوهرها أن للدولة دوراً مركزياً، ولكن ليس وحيداً في النظام الدولي، حيث إن هناك مجموعة من اللاعبين من غير الدولة يساهمون في التفاعلات السياسية الدولية. كما يعترف الليبراليون بفوضوية النظام الدولي وغياب السلطة المركزية؛ ولكن

على عكس الواقعيين، فإن هذه الفوضوية تقود للتعاون وليس للصراع؛ وذلك لأن الليبراليين لا يُقصرون اهتمامهم بالأمن القومي المبني على التهديد العسكري؛ فمجالات التهديد عندهم تتّسع لتشمل ظواهر كالاحتباس الحراري والأمراض عابرة الحدود وغيرها، الأمر الذي يتطلب تعاون الجميع للتصدّي لها.

لهذا، فإن المصلحة القومية للدول غير مرتبطة فقط بالأمن القومي، بل بتحقيق الشراكات الاقتصادية والتجارية، وبناء بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار، بحيث تسعى الدول لتعظيم قوّتها النسبية لا المطلقة، وذلك لأنها تؤمن بالتعاون الدولي، كما أن السعي للقوّة المطلقة من شأنه أن يُضعف عنصر الثقة الذي يُعتبر مهماً في التعاون وبناء الشراكات؛ فالدولة ليست عبارة عن كيان وحدوي فقط، بل هي منظومة واسعة في اتخاذ القرار، تمتد من الحكومات إلى الأحزاب إلى منظمات المجتمع المدني إلى الشعب؛ وكلّ ذلك عبر القنوات التمثيلية الديمقراطية.

هذا ويركّز الليبراليون على الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنمية وتطوير التعاون الدولي لمواجهة المسائل المشتركة ذات الاهتمام الإنساني. فالتعاون هنا يُعدُّ بديلاً عن الصراع والحرب من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة في القضايا العالمية، خصوصاً في ظل خلوّ النظام الدولي من سلطة مركزية. كما ألغى الليبراليون التقسيم التقليدي للواقعيين في التمييز بين السياسة العليا، والتي تُعنى بالقضايا الأمنية، والسياسة الدنيا، والتي تُعنى بقضايا كالبيئة والاتصالات؛ الأمر الذي منح الدول والمنظمات هامشاً أوسع في المجالات التي يمكن أن يتمحور التعاون حولها.

هذا، ويتبنّى الليبراليون مفهوم السلام الديمقراطي، حيث إنه من المفترض أن يُسهم انتشار الديمقراطية في الحد من الحروب؛ وذلك لأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض. فالثقافة السياسية في الدول الديمقراطية تقوم على التعددية وقبول الآخر، ومبدأ الحوار والإحساس بالمسؤولية الذاتية؛ كما أن التداول السلمي للسلطة في الديمقراطيات يضع مُحدّدات على صانع القرار أمام الرأي العام؛ وفي الغالب، الشعوب لا تميل إلى الحرب بقدر ميلها إلى التواصل والتعاون لخلق بيئة أكثر استقراراً وازدهاراً. هذا ويَعتبر أتباع النظرية الليبرالية أن الدول الديموقراطية تُشكّل فيما بينها منطقة من السلام، بحيث يصعب على قادة تلك الدول كسر هذا العرف من السلوك الحضاري وانتهاكه.

أما فيما خصّ الصعود الصيني، فلا يراه الليبراليون كخيرٍ مطلق بالنسبة للنظام الدولي الراهن، لكنهم فقط يؤكدون على أن تهديد الصين كقوّة مراجعة يمكن احتواؤه عبر تضمين سياسات كبح صعود الصين المزاوجة بين الأدوات الاقتصادية والسياسية والأدوات العسكرية؛ فإلى جانب موازنة قوّة الصين الصاعدة، يمكن أن يستمر النظام الدولي في الضغط على الصين من أجل الانخراط أكثر في آليات الحوكمة العالمية، وجعلها تتحمل مسؤوليتها كقوّة كبرى صاعدة.

يتّفق الليبراليون مع الواقعيين حول الفوضى كميزةٍ جوهريةٍ للنظام الدولي؛ غير أنه في الوقت الذي يؤكد فيه الواقعيون على دورها المُقيّد لسلوك الدول، يجادل الليبراليون بأنها تسمحُ أيضاً بطيفٍ أوسع من التفاعلات؛ كما يعترضون على الاهتمام المفرط الذي توليه الواقعية للفوضى على حساب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول، حيث يدفع الواقع الدولي الحالي، بما فيه من التعقّد في الاعتماد المتبادل الدولي، بالدول إلى المزيد من مأسسة العلاقات الدولية للاستفادة من المزايا والمكاسب التي توفّرها المؤسسات الدولية؛ وفي الوقت نفسه، التقليص من حدّة التكاليف الناجمة عن فوضوية النظام الدولي. وفي هذا السياق، يهتم الليبراليون بالمكاسب المطلقة التي يوفّرها التعاون الدولي أكثر ممّا يهتمون بالمكاسب النسبية.

يحتفي الليبراليون بالانتشار الواسع الذي تعرفه المؤسسات الدولية خلال العقود الأخيرة، ويحاججون بأن المؤسسات أصبحت مهمة في السياسة الدولية، وهي قادرة على التلطيف من آثار الفوضى؛ ويستندون إلى الافتراض أن عضوية الدول في المؤسسات الدولية تدلّ على مدى إذعانها لمعايير النظام الدولي القائم. وهكذا يحاجج الليبراليون بأن صعود الصين مقترناً بتزايد انخراطها في المؤسسات الدولية من شأنه أن يطمئن العالم حيال انعكاسات تحوّلها إلى قوّة كبرى، وهي حسب رأي الباحث مسألة فيها نظر انطلاقاً من التعاطي البراغماتي الصيني، والذي ما برح يُعبّر عن استيائه من التدخلات الأمريكية في غير منطقة من العالم، خصوصاً في بعض المسائل التي تعتبرها الصين خطاً أحمر بالنسبة لها (كقضية بحر الصين الجنوبي وتايوان والتيبت وشينجيانغ)، والمحاولات الأمريكية لاحتواء الصين ووضع العراقيل الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية أمام صعودها، في مقابل إصرار صيني على تبوّء مكانة عالمية وازنة في عالم متعدد الأقطاب، في سياقٍ من التوازن بين الشرق والغرب، وضمن مفاهيم وعادات وقِيم خاصة بكلّ أمّة أو دولة، بمعزل عن فرض قِيمٍ وثقافات معيّنة على بقية الأمم والشعوب؛ ولما لذلك من انعكاس على مشاعر تلك الدول التي ترى في ثقافتها وحضارتها مصدر اعتزازٍ وفخار لها.

وعوداً على بدء، فإن بحر الصين الجنوبي هو المساحة العملية للصين لإثبات هيمنتها الإقليمية من خلال السيطرة على الجزء الأكبر من البحر، أي ما نسبته 80%، بما فيه من جزر وأرخبيلات تحتوي على مصادر طاقوية وسمكية مهمة للغاية؛ فضلاً عن التحكم بطرق الملاحة البحرية والجوية في منطقة مهمة للغاية من الناحية الاقتصادية والسكانية.

إن تزايد القوّة الصينية، سواء الاقتصادية أو العسكرية، سينعكس حتماً على تعزيز نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وصولاً إلى إخراج الوجود الأمريكي من المنطقة، وهو العائق الرئيسي أمام الصين في استكمال وحدتها، كمقدّمة لهيمنتها الإقليمية أولاً. وحسب رأي جون ميرشايمر، إن تحقيق الهيمنة الإقليمية هو في بعده الأوسع هيمنة عالمية؛ وبالتالي يميل الباحث إلى أن هناك ساعة صفرية، تتعلق بملاءمة استكمال الآليات والقدرات الصينية لتكاليف التغيير.

المطلب الثاني

الصراع حول بحر الصين الجنوبي في بعديه الإقليمي والدولي

يقع بحر الصين الجنوبي غرب المحيط الهادئ، الذي يربطه بالمحيط الهندي، وهو أكبر بحر في العالم بمساحة تبلغ 3،5 مليون كلم^2[6]. وقد اكتسب هذا البحر أهمية استراتيجية بعد نمو التجارة العالمية، حيث يمر عبره ثلث الشحنات البحرية العالمية. وقد زادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي فيه؛ ووفقاً لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، فإن منطقة بحر الصين الجنوبي تحتوي على ما لا يقل عن 11 مليار برميل من النفط و19 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي؛ وتشير تقديرات مرتفعة أخرى إلى 22 مليار برميل من النفط و290 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[7]؛ بالإضافة إلى غناه بمصائد الأسماك، وهو ما جعل الدول المطلّة عليه تتنافس للاستيلاء على الجزر المتناثرة فيه، والتي تعد بالمئات، وأشهرها براسيل وسبراتلي وعدد من الصخور والكثبان الرملية والشعاب المرجانية، ومعظمها غير مأهولة بالسكان؛ ويتشكّل بعضها من عدد قليل من الصخور.

([6]) _ نور تركي، أمن دولي _ بحر الصين الجنوبي، في عين الأزمة، مقال منشور على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات (ECCI)، بتاريخ 2021/6/3، على الرابط التالي: http://www.europarabct.com، تاريخ الدخول 2022/3/22.

([7]) – محمد غروي، هل يُعجّل بحر الصين الجنوبي بالحرب بين واشنطن وبكين؟ مقال منشور على موقع (اندبندنت عربي)، بتاريخ 2020/7/7، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com، تاريخ الخول 2022/3/22.

لقد تسبّب بحر الصين الجنوبي بأزمة كبرى، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تحوّل هذا البحر إلى منطقة نزاع إقليمية في ظل السيادة المتنازع عليها بين العديد من الدول. فبالإضافة إلى مزاعم الصين التوسعية، ثمّة دول أخرى لها نفس المزاعم في السيادة على هذه المنطقة، مثل الفلبين وفييتنام وماليزيا وبروناي وتايوان؛ ولا تقتصر النزاعات القائمة على الدول الإقليمية، بل تتعدّاها إلى الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى في سيطرة الصين على هذا البحر خرقاً لحريّة الملاحة في المنطقة التي حدّدتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[8].

وبناءً على ما تقدّم، جرى تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: في الفرع الأول تحدّثنا عن الصراع في بعده الإقليمي، في محاولة للوقوف على مواقف الدول المتنازعة على البحر، لا سيما الصين المتعطشة للتمدّد البحري كحاجة استراتيجية، وبما يحاكي صعودها بمتطلباته الجيوبوليتيكية الضرورية لفرض هيمنتها الإقليمية من جهة، وإبعاد التواجد الأمريكي إلى خارج المنطقة من جهة أخرى. أما فيما خص بقية الدول المشاطئة والقريبة للبحر، أو تلك التي يشكّل البحر ممراً حيوياً لاقتصادها، كاليابان مثلاً، فإنها ترى في سيطرة الصين على المساحة الأكبر من البحر، بما يحويه من جزر ومقدّرات نفطية وسمكية، إجحافاً بحقوقها السيادية البحرية التي كفلتها لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982؛ فضلاً عن جعل حركة ملاحتها البحرية أسيرة السيطرة الصينية على البحر.

الفرع الأول: الصراع على البحر في بعده الإقليمي

تعود جذور النزاع في بحر الصين الجنوبي إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أعلنت الصين (في عهد الكومينتانغ) أن السيادة على كامل جزر بحر الصين، خاصة باراسيل (Paracel)، وبراتاس (Pratas)، وسبراتلي (Spratly)، قد آلت إليها عقب قبول اليابان الاستسلام بموجب إعلان القاهرة (1943)[9]؛ ثم إعلان بوتسدام (1945)[10]. تبع ذلك قيام جمهورية الصين، في نوفمبر 1946، بإرسال سفن حربية لإحكام سيطرتها على الجزر.

وقد أسّس لهذا النزاع ما عُرِف بخط الشَرَطات (أو القواطع) التسع (9- dashes line) الذي أعلنته حكومة جمهورية الصين آنذاك، بموجب خريطة نُشرت في الأول من كانون الأول/ديسمبر

([8]) - Christopher J. Pehrson, String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power Across the Asian Littoral Strategic Studies Institute, July 2006.

([9]) – مؤتمر القاهرة، موقع (عراقيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي: https://ar.irakipedia.org/wiki/57 ، تاريخ الدخول: 2022/3/26.

([10]) – إعلان بوتسدام، موقع (ويكيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الدخول: 2022/3/26.

سنة 1947، حدّد حدود سيادة الصين في بحر الصين الجنوبي. وقد أخذ الخط شكل حرف (U)، مكوّناً من إحدى عشر شَرطة غير متصلة. وبموجب هذا الخط، وقع الجزء الأكبر من البحر تحت السيادة الصينية، بما في ذلك جزر باراسيل، وسبراتلي، وبراتاس.

وقد أُعيد التأكيد على هذا الخط كأساس لتحديد حدود السيادة الصينية في بحر الصين الجنوبي، من جانب حكومة جمهورية الصين الشعبية(الصين في عهد الحزب الشيوعي)، حيث تم تعديله ليصبح تسع شَرطات بعد حذف شَرطتين منه في منطقة خليج تونكين (Tonkin gulf)، بينما استمرّت حكومة تايوان في التأكيد على ملكيّتها لكامل الجزر التي تدّعي الصين سيادتها عليها، استناداً إلى الأساس نفسه (خط الشَرطات التسع) الذي كانت قد وضعته حكومة جمهورية الصين. وما إن تم توقيع معاهدة السلام بين الولايات المتحدة واليابان في أيلول/سبتمبر 1951، حتى أعلنت فيتنام حقّها التاريخي في ملكيّة الجزر؛ وتبع ذلك إعلان حكومة الفلبّين هي الأخرى حقّها في ملكيّة بعض هذه الجزر. وبالإضافة إلى فيتنام، والفلبّين، وتايوان، فإن باقي دول جنوب شرقي آسيا (ماليزيا، بروناي، إندونيسيا)، ترفض هي الأخرى الاعتراف بالخط الصيني كأساس لتحديد خطوط السيادة في بحر الصين الجنوبي.

وقد حاولت الصين تأكيد حقوقها السيادية في بحر الصين الجنوبي بطرق مختلفة، كان من بينها تسليم خريطة للأمم المتحدة في 7 أيار/مايو 2009؛ لكن سرعان ما قدّمت الفلبّين وفيتنام وماليزيا احتجاجات رسمية على تلك الخريطة. وفي سنة 2013 قامت الصين بإضافة شَرطة جديدة، ليصل هذا الخط إلى شرق تايوان، وليصبح عشر شرطات (10- dashs line)وفي المقابل، تستند دول جنوب شرقي آسيا في رفضها للخط الصيني إلى عدد من الاعتبارات، أبرزها تناقض الخرائط والحقوق الصينية في بحر الصين الجنوبي مع معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، وتجاوز الخريطة الصينية لمناطق الحقوق الاقتصادية الخالصة لبعض دول المنطقة.

وواقع الأمر أن هذا الخط الصيني أثار الكثير من الجدل بالنظر إلى عوامل عدة، أوّلها غموض هذا الخط، وعدم تقديم الصين تعريف محدّد لماهيّته، وما هو المقصود بتقطّع هذا الخط وعدم اتصاله؛ فضلاً عن عدم ثبات الخط وتغيّر عدد شَرطاته من وقتٍ لآخر، الأمر الذي يتناقض مع مفهوم خط الحدود. أضف إلى ذلك أن تعديل هذا الخط يتم من جانب واحد هو الصين.

وهكذا، فإن هناك تكييفين مختلفين للنزاع في بحر الصين الجنوبي؛ الأول هو التكييف الصيني للنزاع باعتباره نزاعاً على السيادة والملكية؛ ومن ثمّ فإنه لا يخضع لقواعد ومبادئ معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 ويخرج عن نطاق عمل المعاهدة، وفقاً لوجهة النظر الصينية.

وفي المقابل، ترفض دول جنوب شرقي آسيا الرؤية الصينية، وترى أن لها حقوقاً سيادية في بحر الصين الجنوبي؛ وقد تفاوتت مواقف دول الآسيان من النزاع على البحر؛ فبعضها كان متشدداً جداً(كفيتنام والفلبّين)، والبعض الآخر تراوحت مواقفهم بين الاعتراض مع مراعاة مصالحهم المتبادلة مع الصين. وفيما يأتي نعرض مواقف بعض دول الآسيان من النزاع في بحر الصين الجنوبي، وهي الدول الأكثر قُرباً من الصين ومن جزر بحر الصين الجنوبي.

موقف الفلبّين : لا يفصل بين الصين والفلبّين سوى البحر، وظلّت العلاقات بين شعبيهما وديّة جيلاً بعد جيل، وليس بينهما نزاع على تحديد الحدود البرية والبحرية أصلاً. لكن، منذ سبعينات القرن العشرين، برز إلى الوجود الخلاف بينهما فيما خص أجزاء من بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي أدّى إلى التوتر بين البلدين.

ولتسوية النزاع لجأت الفلبّين إلى مجموعة آسيان أوّلاً. وقد اقترحت مانيلا أن تقوم منظمة آسيان بقيادة مبادرة إقليمية، تعمل فيها على تحويل بحر الصين الجنوبي من نطاق خطِر للصراع المستقبلي إلى نطاق السلام والحريّة والصداقة والتعاون([11])، سيما بعد أن تعرضت العلاقات بين البلدين للتأزّم في الفترات السابقة، نتيجة الحوادث الكثيرة التي حصلت بينهما، سواء لناحية الاستثمارات النفطية في البحر، أو لناحية السيطرة على مصائد الأسماك؛ هذا فضلاً عن أساس الخلاف المتعلق بالسيادة على الجزر وموقف مانيلا المعارض لخط الشَرطات التسع الصيني، والذي يسمح لها بالسيطرة على مساحة كبيرة من البحر، تتجاوز أحياناً المنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض الدول المشاطئة للبحر.

وفي ظل الموقف المتعنَّت للصين، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع السيادة على الجزر، لجأت الفلبّين للاحتكام إلى القانون الدولي للبحار، عبر دعوتها للصين وباقي الدول المطلّة على بحر الصين الجنوبي، للذهاب إلى محكمة دولية مختصّة بهذا الشأن، أو العمل على تشكيل لجنة من الحكماء بهدف اتخاذ القرارات النهائية الموجبة التنفيذ بخصوص ترسيم الحدود الجغرافية للدول في هذا المسطّح المائي. لكن هذه الدعوة أثارت حفيظة الصين، والتي ردّت بعدم اعترافها بشرعية أي محكمة أو تحكيم دولي يسعى إلى الحدّ من نفوذها ويقوّض حدودها الجغرافية. والسبب الرئيسي الذي يكمن وراء ذلك هو التخوّف الصيني من أي وساطة دولية يمكن أن تساهم في تحييد دورها

([11]) – Aileen S. Baviera, «The South China Sea Disputes: Is the Aquino Way the 'ASEAN Way'» in Yang Razali Kassim (ed), The South China Sea Disputes Flashpointts, Turning Points and Trajectories (Singapore: World Scientific Pubishing Co, 2012), pp. 19-22.

في بحر الصين الجنوبي، الذي يقع في سلّم أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة، ويشكّل محوراً مهمّاً من محاور التنافس الجيواستراتيجي مع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

موقف فيتنام: تعتمد فيتنام على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار جامايكا 1982، وعلى الحقائق التاريخية، وعلى مبدأ الرصيف القارّي، في ادعاءاتها بحقوقها السيادية على أجزاء واسعة في بحر الصين الجنوبي؛ فهي ترى انطلاقاً مما ذُكر أعلاه أن جزر سبراتلي بكاملها هي حق لفيتنام، أي أنها مقاطعة بحرية تابعة لمحافظة خانه هوا. وقد استخدمت فيتنام في ذلك الآثار كدليل، بهدف تعزيز ادعاءات السيادة الخاصة بها على هذا البحر؛ ومن تلك الادعاءات، المطالبة الفرنسية أثناء استعمارها لفيتنام بعائدية جزر سبراتلي وباراسيل إلى مستعمرتها فيتنام[12]. تعود ادعاءات فيتنام في بحر الصين الجنوبي إلى عهد سلالة نغُوين، متسلّحةً بخرائط جغرافية. كما تؤكد فيتنام ادعاءاتها في هذه الجزر من أنها جزء من عملية انفصالها عن فرنسا، وتشير بذلك إلى المطالبة الفرنسية بجزر سبراتلي في عام 1933، مع العلم بأن اليابان قامت في نهاية الحرب العالمية الثانية بإعادة هذه الجزر إلى فرنسا.

قامت فيتنام في العام 1977 بالعمل على تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة الاقتصادية الخالصة حتى مسافة 200 ميل بحري[13]؛ وهو التحديد الذي يتعارض جغرافيّاً مع التحديد الذي شملته الرؤية الصينية للمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي قاد إلى وقوع حوادث صدام مسلّح كثيرة بين الطرفين في مياه هذا البحر، بفعل التضارب في التوجهات، خصوصاً تلك المتعلقة بالمصالح الاقتصادية الخاصة بوجود الحقول النفطية في المياه التي يدّعي كلّ طرف من بين هذه الأطراف سيادية عليها.

إن العلاقات الصينية– الفيتنامية مرشّحة لمزيد من التوتر في بحر الصين الجنوبي، خصوصاً في ظل سعي الصين إلى جعل البحر منطقة دفاع استراتيجية تؤمّن لها هامشاً كبيراً من التحكم بحركة الملاحة البحرية والجوية في إقليمها الطامحة إلى الهيمنة عليه، في سعيها لتبوّء مركز عالمي، تعيد من خلاله التوازن في العلاقات الدولية المختل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلاً عن جعلها دول الإقليم تدور في الفلك الاقتصادي للصين من خلال الاعتماد عليها في اقتصاداتها النامية.

([12]) – Ralf Emmers, «Maritime Disputes in the South China Sea: Strategic and Diplomatic Status (8) Quo,» Working Paper Series, no. 87, Institute of Defence and Strategic Studies Singapore (September 2005), p. 13.

([13]) – Daniel Livingstone, «The Spratly Islands: A Regional Perspective,» Journal of the Washington (11) Institute of China Studies, vol. 1, no. 2 (Fall 2006), p. 151.

موقف بروناي: تقتصر مطالب بروناي في بحر الصين الجنوبي على المنطقة الاقتصادية الخالصة، التي تمتد لمسافة 200 ميل بحري من سؤالها؛ وبالتالي ليس لها ادعاءات خاصة في جزر سبراتلي، إنما فقط تطالب ببعض الشُّعب المرجانية، كلويسا ورايفلمان؛ وتؤكد بروناي ادعاءاتها هذه من خلال اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وهي تعارض إلى جانب الفلبّين وفيتنام ودول الآسيان، باستثناء كمبوديا (الحليف الاستراتيجي للصين في مجموعة الآسيان)، خط الشَرطات التسع الذي اعتمدته الصين في تحديد سيادتها البحرية في بحر الصين الجنوبي، والذي أخذ شكل حرف (U) ، لأنه يمتد إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة حيث توجد مجموعة من حقول النفط والغاز الطبيعي.

أما فيما يتعلق بموقف بقية دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، فهي لم تنجح في اتخاذ موقف موحّد تجاه الصين فيما خص بحر الصين الجنوبي، لسببين: الأول هو موقف كمبوديا المؤيد للصين بموضوع البحر، والثاني تداخل المصالح بين دول الآسيان والصين من جهة والخوف من القوة الصينية من جهة أخرى، الأمر الذي حال دون صدور موقف مشترك لهذه الدول حيال السيطرة الصينية على 80% من مساحة بحر الصين الجنوبي.

الفرع الثاني: الصراع على البحر في بعده الدولي

أمّنت سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها الصين منذ العام 1978 نهضة اقتصادية، كانت الأساس في وصولها إلى مصافي الدول الكبرى، مزاحمةً واشنطن في كثير من الميادين. هذا النمو الاقتصادي سرّع من وتيرة التحديث العسكري لقواتها المسلحة الذي بدوره أمّن حماية خطوط امداداتها من الطاقة، ناهيك عن تأمين عُمقها الاستراتيجي البحري في بحارها الملاصقة لسواحلها من خلال تثبيت وجودها العسكري في هذه البحار، لا سيما في بحر الصين الجنوبي.

إن النزاع من أجل السيطرة على بحر الصين الجنوبي ليس جديداً، فهو يعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما سيطرت اليابان على عدد من الجزر فيه. ولكن ما يميز هذا النزاع اليوم هو أن هذا البحر أصبح ميدان لإثبات الصعود الصيني في بعده الإقليمي كمقدمة لكسر سياسة الإحتواء التي تمارسها واشنطن ضد الصين، وفي بعده الدولي كونه الممر الوحيد إلى منطقة جنوب شرق آسيا وشرقها وشمال شرقها، هذا فضلاً عن ربطه للمحيط الهندي بالمحيط الهادئ.

بناءً على ما تقدم، فإن هذا البحر أصبح ميدان لاختبار القدرات العسكرية الصينية وقدرتها على كسر التفوق العسكري الأمريكي كمقدمة لأنهاء تواجدها العسكري في آسيا، الامر الذي يقوض ببطء عقود أمريكا من التفوق العسكري، وينهي هيمنتها سواء على آسيا أو بقية القارات، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي باراك أوباما (Barack Obama)، إلى إعلان نية بلاده بالتوجه شرقاً، والمقصود به تعزيز التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك بغية احتواء الصين، عبر تركيز الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بدول القارّة الآسيوية وأستراليا.

وعلى ذلك، فالتوجّه الآسيوي يمثّل عوداً على بدء للسياسة الخارجية الأميركية. ويشتمل هذا التوجّه على أبعاد ثلاثة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية. فالبعد الأول يتمثل في اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى من خلال زيارات لكبار المسؤولين الأميركيين لمختلف دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعد الدبلوماسي يركّز على تدعيم العلاقات مع الحلفاء والأصدقاء التاريخيين للولايات المتحدة، وبصفة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية؛ كما تسعى الولايات المتحدة للعب دور أكبر في المنظمات الإقليمية في المنطقة. وقد ظهر هذا التوجّه جلياً خلال عام 2011 من خلال عدة مبادرات دبلوماسية رفيعة المستوى؛ وشمل ذلك استضافة الولايات المتحدة قمّة منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وإعلان واشنطن عن زيادة عدد قوات مشاة البحرية في المنطقة، فضلاً عن دعم وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع عدد من الدول في منطقة آسيا الباسيفيك، بما في ذلك الأعضاء الفاعلين في رابطة دول جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبّين وسنغافورة وفيتنام، ومغازلة ميانمار صديقة وحليفة الصين، بموازاة مجموعة من التدابير، وأبرزها:

1 _ إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وبين عدد من دول الآسيان.

2 _إعادة الاهتمام الأمريكي بإندونيسيا باعتبارها شريكاً اقتصادياً وأمنياً مهماً، سيؤدّي التقارب معه إلى تقليص حضور بكين. ومن أجل ذلك ركَّزت واشنطن على التعاون مع إندونيسيا في مجالات التجارة والاستثمار، وتمويل خطط جاكرتا للحدّ من الطاقة التي تعمل بالفحم، وغير ذلك. وزيادة المساعدات العسكرية تأتي ضمن خطة أمريكية لدعم دول جوار بحر الصين الجنوبي في نزاعها مع الصين حوله.

3_ تعزيز العلاقات الأمريكية العسكرية مع سنغافورة، من خلال نشر الولايات المتحدة لسفن حربية في القواعد السنغافورية، بغية إعادة التوازن إلى منطقة آسيا الباسيفيك، عبر زيادة وجودها العسكري فيها.

4 _ زيادة المساعدات الأمريكية العسكرية للفلبّين، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال نشر الأمريكيين لأول مرة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، على خلفية الصدام بين القوات الفلبينية والصينية حول بعض الشعب المرجانية في بحر الصين الجنوبي؛ فضلاً عن تكثيف المناورات العسكرية بين الجيش الأمريكي وحليفه الفلبيني.

التدابير الصينية المقابلة للاحتواء الأمريكي

تمثّل أكبر ردٍ صيني على سياسة الاحتواء الأمريكي في مشروع الحزام والطريق" التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ؛ وهي مبادرةٌ قامت على فكرة إحياء طريق الحرير الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، من أجل ربط الصين بباقي دول العالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية.

تنطوي هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية والاستثمارات على طول طرق النقل الحيوية للصين براً وبحراً، وربط الصين بدول الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى والمحيط الهندي، حيث تم تصميم طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، للانتقال من ساحل الصين إلى أوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي في اتجاه واحد، ومن ساحل الصين عبر بحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهادئ في الجانب الآخر .

هذه الرؤية الصينية العالمية كانت بحاجة إلى حماية عسكرية وتشبيك دبلوماسي وتعاون اقتصادي، عملت بكين على تأمينه عبر استراتيجية "عقد اللؤلؤ" (الانتقال من الدفاع الساحلي إلى أعالي البحار والانتشار العسكري البحري البعيد المدى)، والتي تشير إلى شبكة من المنشآت والعلاقات العسكرية والتجارية الصينية على طول خطوط الاتصال البحرية، والتي تمتد من البرّ الرئيسي الصيني إلى القرن الأفريقي .

وتهدف استراتيجية "عقد اللؤلؤ" إلى تطويق الهند من خلال الحفاظ على القواعد الصينية الاستراتيجية وتطويرها في البلدان المجاورة للهند، وحماية طرق إمداد الطاقة إلى الصين براً وبحراً؛ وبالتالي كلَّ لؤلؤةٍ –نقطة ارتكازٍ عسكرية– تُمثّل منطقة نفوذ جيوبوليتيكية صينية.

لذلك، تمثّل مبادرة "الحزام والطريق" واستراتيجية "عقد اللؤلؤ" رؤية جيوبوليتيكية صينية للعالم، تجمع بين أفكار "ألفرد ماهان" عن القوّة البحرية، وجيوبوليتيك العولمة الذي يعتمد السيطرة من خلال القوّة الذكية والناعمة في آن؛ وبالتالي فهي تهدّد السيطرة الأميركية على جنوب شرق آسيا، وتُمثّل تحدياً لها في مضيق ملقا الاستراتيجي، وتعمل على احتواء باكستان (الممر الباكستاني _ الصيني)

من جهة، وتتبع دبلوماسية القروض من جهةٍ أخرى، ما يُضعف النفوذ الأمريكي في منطقة جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا؛ هذا فضلاً عن **الاتفاقية الأخيرة بين الصين وجزر سليمان، والتي تأتي رداً على اتفاق أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبريطانيا.**

وعلى الرغم من محاولات الصين تطوير قوّتها البحرية، فإنَّ الأسطول البحري الأميركي يبقى متفوّقاً عليها، وهو ما جعل بكين تبدأ فعلياً برسم خطة طموحة وسريعة لتطوير قوّتها البحرية انطلاقاً من إدراكها خطورة هذا الموقف.

وانطلاقاً من أهمية تعزيز قوّتها وسيطرتها على منطقة بحر الصين الجنوبي في أي مواجهة قد تحصل مع تايوان والغرب، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا في أيلول/سبتمبر 2021، أي بعد وصول الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن إلى السلطة بتسعة أشهر فقط، بدا وضحاً أنَّ الاتفاق موجَّه ضد الصين، إذ تمَّ تزويد أستراليا بثماني غوّاصات نووية متطوّرة غير موجودة إلاّ في ست دول في العالم، هي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا والهند. وتتمتع هذه الغوّاصات بتقنيات متطورة، أهمها عدم الحاجة إلى التزوّد بالوقود، ما يسمح لها بالمرابطة والحركة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وبالتالي تهديد الأمن القومي لبكين .

لقد أدركت بكين خطورة تلك الاتفاقية، فبدأت بالعمل على إفشالها أو تدارك خطرها. وهي نجحت، كما يبدو، بإقامة اتفاق شبيه إلى حد ما باتفاق أوكوس، ووقّعت اتفاقية أمنية وعسكرية مع جزر سليمان ذات الأهمية الاستراتيجية والقريبة من أستراليا.

واستناداً إلى ما ذكِر، فإن بكين تدرك أهمية السيطرة على الممرّات والمضائق البحرية. لذلك، هي ستعمل على توسيع نفوذها البحري، ليس في المياه القريبة فحسب، بل في جميع المناطق الحيوية في العالم أيضاً، في حال استطاعت ذلك.

من هنا يمكن أن نفهم حرص الصين على إقامة نقاط ارتكاز استراتيجية حول العالم، مثل إقامة موانئ كبرى مجهّزة بكابلات بحرية وشبكات رقمية وغيرها من التقنيات والخدمات اللوجستية الحديثة والمتطورة، والتي يمكن أن تتطور لتصبح نافعة للاستخدامات العسكرية.

ما تقدّم يندرج ضمن استراتيجية الدفاع الصينية، ويمثّل أحد ركنيها: وهو تأمين حماية خطوط النقل البحري الحيوية لنموّ اقتصاد الصين.

أمّا الركن الآخر، فهو حماية المنطقة الساحلية الشرقية للصين، والتي تتضمن المنطقة الاقتصادية الأكثر حيوية في البلد. ويكون ذلك وفق مبدأ "الدفاع عن البحار في الخارج"، وذلك من خلال توسيع امتداد الحماية البحرية لمسافة تبعد مئات الأميال عن السواحل الصينية، بطريقة إنشاء قواعد في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، ونشر غوّاصات في المحيط الهندي وامتلاك قواعد ما وراء الإقليم. ويسمح الموقع الجغرافي الفريد للصين بفرض السيطرة على بحارها المحلية (البحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي)؛ وهو ما يثير حفيظة واشنطن، إذ يُفقدها السيطرة البحرية في المنطقة[14].

وضمن عناصر استراتيجية الصين العسكرية، قيامها بتزويد أسطولها البحري بحاملة طائرات لن تكون الوحيدة. فقد شَرَعت بكين في بناء غيرها؛ كما أنها نقلت الاتجاه العملياتي لقواها الجوية من الشمال نحو الجنوب، منذ أواخر عهد الحرب الباردة وتسوية علاقاتها مع موسكو. وتُنَفّذ القوات الجوية الصينية تدريبات عسكرية في أعالي البحار تقول إنها نشاط عسكري عادي روتيني لتعزيز قدراتها على حماية السيادة الوطنية والأمن الوطني والمصالح التنموية.[15]

وعلى الرغم من قول الصينيين في الوثيقة الرسمية حول استراتيجيتهم العسكرية: "لن نهاجِم ما لم نُهاجَم، ولكننا سنشنّ بالتأكيد هجوماً مضاداً إذا ما تعرّضنا لهجوم"؛ فالوثيقة ذاتها تتضمن السعي لأخذ زمام المبادرة الاستراتيجية في الصراع العسكري، والتخطيط للصراع العسكري على نحوٍ استباقيٍ في كل الاتجاهات والمجالات، واغتنام الفرص لتسريع البناء العسكري، والإصلاح والتنمية[16].

لكن كل ما سبق لم يمنع الولايات المتحدة والصين من المواظبة على تبادل العبارات الديبلوماسية في الاجتماعات الثنائية والبيانات المشتركة. ويمكن القول إن الحديث عن الشراكة والتعاون والمصالح الأساسية للبلدين وضرورة احترامها، يسير جنباً إلى جنب مع السعي الأميركي للحدّ من طموحات الصين، التي تواصل بدَأبٍ ترجمة طموحاتها تلك على أرض الواقع وحماية مصالحها

([14]) _ طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، على الرابط التالي: https://www.harmoon.org/reports/، تاريخ الدخول 2022/5/9.

([15]) _ التدريبات العسكرية التي أجرتها الصين في أعالي البحار أنشطة روتينية، صحيفة الشعب (الصينية)، على الرابط التالي: http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2016/1216/c31664-9155573.htm، تاريخ الخول: 2022/5/9.

([16]) _ طارق الشيخ، الاستراتيجية العسكرية الصينية في كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/404723.aspx، **تاريخ الدخول** .2022/5/10

بخطوات عملية، ما يعني أنَّ آفاق العلاقة بين أكبر كيانين اقتصاديين في العالم تبقى مفتوحة على شتّى الاحتمالات.

الخاتمة:

ترى النظرية الواقعية، ولا سيما الهجومية منها، وعلى وجه التحديد البروفسور جون ميرشايمر، أنَّ الدولة لا يمكن أن تصبح قوّة عظمى إلاّ إذا كانت قوّة إقليمية مسيطرة على محيطها الإقليمي كلّه. بعد ذلك، تنتقل إلى التوسع خارج نطاق الإقليم إلى مناطق النفوذ الحيوية بالنسبة إليها.

انطلاقاً من هذه الفكرة، ومن أهمية تأمين البيئة الإقليمية للصين، وخصوصاً في منطقة بحر الصين الجنوبي، والذي يتمتع بأهمية كبيرة جداً بالنسبة إلى بكين، نظراً إلى موقعه الاستراتيجي على طريق التجارة الدولية، كما أسلفنا في بداية المطلب الثاني، وعبر بوّابته مضيق ملقا الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهو ما يشكّل معضلة أمنية حقيقية بالنسبة إلى بكين، حيث يوجد أكبر أسطول بحري أمريكي في هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان تشبّث الصين بموقفها حيال النزاع على بحر الصين الجنوبي وإصرارها على الاحتفاظ بمساحة 80% من هذا البحر كحاجز استراتيجي يحول دون استسهال استهداف برّها؛ وأيضاً المحافظة على تفوّقها الإقليمي الضامن لاستمرار مسيرة نموّها أمام التهديدات التي تتعرض لها، خصوصاً من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك والخصم اللدود للصين في آن.

أضف إلى كلّ ما تقدّم، فإن الشعور القومي الصيني المتنامي، خصوصاً بعد عصر الإذلال، جعل القيادة الصينية تتمسك أكثر بالإنجازات التي حقّقتها على مدى أربعين عاماً من التقدم والنمو، والذي أوصل الصين إلى مصافي الدول العالمية بتجربة فريدة ذات خصائص محض صينية، وتصلح كي تكون نموذجاً للشعوب المتخلفة لإعادة بناء نفسها، بالاعتماد على مرتكزاتها التراثية والاقتصادية، والخروج إلى عالم جديد يمكن لها أن تصنعه بنفسها، وتنفض عنها – كما فعلت الصين – عصور التبعية الغربية، وتغريبها عن واقعها وثقافتها وهويتها إلى عالم جديد، عماده الاحترام والتعاون الثقافي والاقتصادي والعسكري.

ولذلك، لا يمكن للصين أن تتخلّى عن أي إنجاز حقّقته، وهي ماضية في الإصرار على استرجاع كامل حقوقها، ليس فقط فيما تراه حقّها التاريخي في بحر الصين الجنوبي، بل أيضاً استرجاع تايوان ومكانتها التاريخية كأمّة عظيمة ذات ثقافة مميزة بين الأمم، بالاستناد إلى سياسة عقلانية براغماتية، أو ما يمكن أن يُطلَق عليه الأخلاق الظرفية، التي يتم بها موازنة الدوافع واحتياجات بكين الوطنية وطموحاتها الجيواستراتيجية مع تنوّع الوسائل وآليات تحقيق هذه الدوافع طبقاً للظروف الوقتية، لا وفقاً لقيم محدّدة أو مبادئ ثابتة. أي بمعنى أنه على الرغم من اعتقاد الصينيين بأن استخدام القوّة أو التهديد بها هو أكثر الوسائل فاعلية لممارسة القوّة ولمعالجة مخاوفهم الأمنية العميقة، وعلى الرغم من اعترافهم بأنه يمكن استخدام وسائل أخرى أيضاً، فقد تبنّى القادة الصينيون سياسة براغماتية، والتي تُعرّف بأنها سلوكيات منضبطة لا وفقاً للقيم المحددة أو المبادئ الثابتة، بل تكون مدفوعة ومشروطة بشكل كبير باحتياجات الصين الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً: الكتب المترجمة

حاييم هرتسوغ، الحروب العربية–الإسرائيلية (1948–1982)، ترجمة: بدر الرفاعي، الطبعة الأولى، دار سينا للنشر، القاهرة، 1993.

ثانياً: البحوث المنشورة كانغ وانغ، الواقعية الهجومية وصعود الصين، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلّد العاشر، العدد الأول، شتاء 2006.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

A - Books

1- John Mearsheimer, "Realism, the Real World, and the Academy", in Michael Brecher and Frank P. Harvey, es,.Realism and Institutionalism in International Studies, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2002.
2- Christopher J. Pehrson, String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power Across the Asian Littoral Strategic Studies Institute, July 2006.
3- Aileen S. Baviera, «The South China Sea Disputes: Is the Aquino Way the 'ASEAN Way'» in Yang Razali Kassim (ed), The South China Sea Disputes Flashpointts, Turning Points and Trajectories (Singapore: World Scientific Pubishing Co, 2012).

B - Articles and Magazines

1- Ralf Emmers, «Maritime Disputes in the South China Sea: Strategic and Diplomatic Status (8) Quo,» Working Paper Series, no. 87, Institute of Defence and Strategic Studies Singapore (September 2005).
2- Daniel Livingstone, «The Spratly Islands: A Regional Perspective,» Journal of the Washington (11) Institute of China Studies, vol. 1, no. 2 (Fall 2006).

C _ Websites

1- John Mearsheimer, The Gathering Sorm: China's Challenge to US power in Asia, The Chinese journal of International politics, Vol. 3, 2010, pp:389-390.
http://cjip.oxfordjournals.org/content/3/4/381.full.pdf+html

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1 - لانور تركي، أمن دولي _ بحر الصين الجنوبي، في عين الأزمة، مقال منشور على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات (ECCI)، بتاريخ 2021/6/3، على الرابط التالي: http://www.europarabct.com، تاريخ الدخول 2022/3/22.

2 – محمد غروي، هل يُعجّل بحر الصين الجنوبي بالحرب بين واشنطن وبكين؟ مقال منشور على موقع (إندبندنت عربي)، بتاريخ 2020/7/7، على الرابط التالي:
https://www.independentarabia.com، تاريخ الدخول 2022/3/22.

3 – مؤتمر القاهرة، موقع (عراقيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي:
https://ar.irakipedia.org/wiki/57 ، تاريخ الدخول: 2022/3/26.

4 – إعلان بوتسدام، موقع (ويكيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الدخول: 2022/3/26.

5 – طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، على الرابط التالي: https://www.harmoon.org/reports/، تاريخ الدخول 2022/5/9.

6 – التدريبات العسكرية التي أجرتها الصين في أعالي البحار أنشطة روتينية، صحيفة الشعب (الصينية)، على الرابط التالي:
http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2016/1216/c31664-9155573.htm، تاريخ الدخول: 2022/5/9.

7 – طارق الشيخ، الاستراتيجية العسكرية الصينية في كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/404723.aspx، تاريخ الدخول 2022/5/10.

فهرس المحتويات

ملخص البحث.....2

المقدّمة.....4

أهداف الدراسة.....5

منهجية الدراسة.....6

تقسيم الدراسة.....6

المطلب الأول:الإطار النظري المُفسّر لتداعيات صعود الصين على النزاع في بحرها الجنوبي.8

الفرع الأول: صعود الصين من وجهة نظر الواقعية الهجومية.....9

الفرع الثاني: صعود الصين من وجهة نظر الليبراليين.....12

المطلب الثاني: الصراع حول بحر الصين الجنوبي في بعديه الإقليمي والدولي.....15

الفرع الأول: الصراع على البحر في بعده الإقليمي.....16

الفرع الثاني: الصراع على البحر في بعده الدولي.....20

الخاتمة.....25

قائمة المصادر والمراجع.....27

فهرس المحتويات.....29